تحقيق السلام في الشرق الأوسط: «التطبيع» بوجود فلسطين.. أم بدونها؟

تـحـلـيـلات

العربي صديقي

٧ اكتوبر ٢٠٢٠

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

«هذا الموضوع مترجم عن النص الأصلي باللغة الإنجليزية»

المحتوى

الملخَّص	٤
الاعتراف والتطبيع	٥
نهج/جيل/نوع جديد لعمليات تحقيق السلام :تطبيع بلا قِيم	٨
«مقارنة بين أنواع اتفاقيات السلام»	٨
نبذة عن المطبعين	١٠
الاتفاق الإبراهيمي :ما الذي يقدِّمه؟	١١
«التأثير »الأمريكي	١٢
التطبيع في سياق إقليمي	١٣
الخاتمة	١٥
التطلُّع للمستقبل	١٦
المراجع	١٨
عن المؤلف	٢١
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	٢١

الملخَّص: يتجاهل نموذج تطبيع الدول العربية مؤخرًا مع إسرائيل بشكلٍ فرديٍّ ضمن «صفقة ترامب»، يتجاهل قضيتي تحقيق العدالة للفلسطينيين وحقهم في إقامة دولة مستقلة. تبيِّن هذه الورقة البحثية أن لهذه الإغفالات الصارخة التي تصبُّ في مصلحة إسرائيل فقط آثارًا سلبية متأصلة على عملية تحقيق السلام. ومن ثَمَّ تُعَدُّ «صفقة ترامب» تطبيقًا لسياسة خارجية غير متزنة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي. ويبيِّن هذا التحليل تجاهل «المُطبِّعين» العرب مع إسرائيل مؤخرًا للجانب الأخلاقي، الذي يقتضي أن الاعتراف بسلب حقوق الفلسطينيين والاعتراف بالفلسطينيين أنفسهم هما المحوران الرئيسان في أي عملية سلام في الشرق الأوسط. تستهدف عملية تحقيق السلام تحت أجندة السياسات الجديدة للخارجية الأمريكية بقيادة ترامب وصهره كوشنر الدولَ غير الديمقراطية و/أو الدول الضعيفة لتوسيع الشراكة مع إسرائيل التي تميل إلى التخلُّص من مبدأ الأرض مقابل السلام الذي طال أمَدُه. ويبدو أن الغرض هو تهميش الفلسطينيين، وتمييع الركائز الرئيسة لحلِّ النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبالتحديد قرارات الأمم المتحدة.

الكلمات الدليلية: التطبيع، الاتفاق الإبراهيمي، تحقيق السلام، صفقة القرن، معاهدة أوسلو، البحرين، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة.

شهدت العقود الأخيرة بدءًا من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٩ عقب اتفاقية كامب ديفيد تحركًا تدريجيًّا غير رسميٍّ نحو «التطبيع» بين إسرائيل وجيرانها العرب. ولكن كان إعلان نهاية حالة الحرب رسميًّا بمثابة سلام بارد لمصر والأردن التي تبعتها في التطبيع عام ١٩٩٤. وفي غضون ذلك تراجعت النضالات الفلسطينية لإقامة دولة قومية منذ فشل معاهدة أوسلو. فلم تنجح محاولة ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية في إقامة دولة ذات سيادة محدودة قابلة للتوسُّع. وأصبح مقترح حل الدولتين صعبَ المنال في ظل الحكومات الأمريكية والإسرائيلية المتعاقبة في السلطة منذ إبرام اتفاقيات معاهدة أوسلو في عام ١٩٩٣. إن الجهود الحالية التي تبذلها إدارة ترامب لحل قضية الفلسطينيين لا تسير في طريق إقامة دولة ذات سيادة مستقلة لهم. وبدلًا من ذلك، فإن الاعتماد الاقتصادي والسياسي المستمر على إسرائيل وإبرام اتفاقيات السلام مع صقور الشرق الأوسط أصبح مهيمنًا على جدول أعمال كبير مستشاري ترامب، صهره جاريد كوشنر، الوسيط الدبلوماسي في مباحثات حل النزاع بين عواصم المنطقة. لقد تمَّ تجاهل التطلُّعات الفلسطينية إلى إقامة دولة مستقلة. وأدَّت «صفقة القرن» («صفقة ترامب») واتفاقيات التطبيع الموقَّعة حديثًا مع إسرائيل إلى تهميش فلسطين فعليًّا، لا في المجتمع الدولي فقط، ولكن في جامعة الدول العربية أيضًا. يحاول هذا المقال طرحَ تساؤلات حول كيف أن حقَّ الفلسطينيين في سلامٍ عادلٍ أصبح مشتتًا بين الفرقة والتزييف. ولهذا الجدال تأثير في تأسيس مفهومي العدل و«الحقيقة».

الاعتراف والتطبيع

فشلت قطاعاتٌ كبيرة من صنّاع الرأي العام الغربيين في الاعتراف بفلسطين؛ بسبب اعتمادها المستمر على إسرائيل والمجتمع الدولي.

تضع الخطابات الليبرالية معاييرَ ثقافيةً وفكريةً لتسليط الضوء عالميًّا على سياسات الهوية وحماية البيئة والنسوية ومناهضة العنصرية. ومع ذلك، لا تزال هناك مقاومة للاعتراف بفلسطين. وإذا نظرنا إلى فلسطين من منظور الليبرالية باعتبارها دافعًا أخلاقيًّا للتحرُّر، سنجد أن فلسطين لم «تطبع» بعدُ. فهناك انتشار متزايد في جميع أنحاء العالم لتبنِّي المعايير الليبرالية والصوابية الليبرالية وتوزيع الحقوق من منطلقٍ ليبراليٍّ؛ ولكن كل هذا لا يشمل الفلسطينيين. وبدلًا من ذلك، يبدو أن هناك ممارسات سياسية ليبرالية جيو-استراتيجية تميل إلى النظر إلى فلسطين وإسرائيل على أنهما نقيضان. ووفقًا لهذا المنطق، تتبنَّى إسرائيل مفهومَ سيادةٍ أحاديًّا، وأرضًا واحدة، وتقرير مصير من جانبٍ واحدٍ مخصَّص لمواطنيها اليهود وفقًا لقانون «الدولة القومية» اليهودي عام ٢٠١٨ الذي شجبه الاتحاد الأوروبي بشدَّة[١].

ويُطرَح أيضًا خطاب سياسيٌّ اجتماعيٌّ مكثَّف لنشر ادعاءات ملكية إسرائيل للأرض. يُعَدُّ إنتاج المعرفة أحد مكونات استنساخ هذا المنطق وترسيخه، بدءًا من الدراسات القانونية وحتى الدراسات الأمنية. وإنتاج المعرفة هنا مبنيٌّ جزئيًّا على الاعتداءات الفكرية الموجهة نحو ناقدي إسرائيل من معادي الاستشراق ومعادي الصهيونية. فتُجرَّم أشكال المقاومة المتعدِّدة، وتُضَم إلى دائرة الإرهاب. وبعبارة أخرى: عملت السياسات يدًا بيدٍ مع الفكر المعرفي المهيمن. فالجانبان الأيديولوجي والأخلاقي مركزيان في المعارك السياسية. وهكذا تُفرَّق فصائل شعب فلسطين، وتُجرَّد قضيتهم من الواقعية، ويُزيَّف جوهرها. ويشمل هذا معارك مستمرةً تهدف إلى إضعاف أي مقاومةٍ للخطابات المهيمنة التي تنتج معرفةً مبنيةً على إنكار الاعتراف بفلسطين.

ويتمُّ إسكات الأصوات والقوى والخطابات التي تناهض الوضع الراهن وتقاومه؛ أو يتمُّ إلقاؤها على هوامش المناظرات الوطنية. وهناك مشروع يُسهم - بشكل مباشر وغير مباشر - في «تبييض الصهيونية». حيث تميل المحاولات الأخيرة لتجريم انتقاد إسرائيل في فرنسا إلى الخلط بين معاداةِ الصهيونية ومعاداةِ السامية[٢]. ويصحب تقاعس الدولة بخصوص القضية الفلسطينية - سواءٌ حل الدولة الواحدة أو حل الدولتَيْن - نشاطٌ نحو تقليص مساحة حرية التعبير في المجال العام.

إن مثل هذه الخطوات تُضعف المساعي الفلسطينية للاعتراف بدولتهم. والاعتراف مصطلح معقَّد متعدِّد الأبعاد. ويشير هذا المصطلح إلى جعل شيءٍ ما مقبولًا معرفيًّا، وهو ما يستلزم غرسه في المخيلة الاجتماعية والسياسية والفكرية والأخلاقية. إن الفلسفة الغربية مليئةٌ بمفاهيم الاعتراف. وقبل أن يصبح تقرير المصير والسيادة حقيقةً قانونيةً، يجب الإقرار أولًا أنهما حقَّان «طبيعيَّان» إذا صحَّ التعبير. بالنسبة إلى روسو، فإن القبول يحفز الإنسان لتحقيق ذاته داخليًّا وخارجيًّا، ويُسهم في تحقيق نوعَيْن من الحب. أولًا: حب الذات المتعلِّق بالطباع الشخصية وحب النفس. وعلى الرغم من أنها تبدو فكرةً أنانيةً، فإنه يمكن فهمها على أنها آلية للحفاظ على النفس. وثانيا: احترام الذات، وهو الحب الحقيقي. وهذا النوع مبنيٌّ على العلاقات وتقدير المجتمع للفرد وقبوله به[٣]. إن الحاجة الإنسانية للقبول تؤكِّد أهمية تحقيق الذات على مرِّ الزمن. ويتمُّ التعبير عن هذين النوعَيْن من خلال أدواتٍ مدنية وثقافية وسياسية، مثل: المنظمات غير الحكومية، والنشاط الإعلامي، والدعوات القانونية والاجتماعية والسياسية.

قضت معاهدة أوسلو عام ١٩٩٣ - بشكلٍ أو بآخر - على ما تبقى من هذا الأساس القانوني، وكانت هذه نقطة تحوُّل تمَّ تنفيذها ضمن عملية تحقيق السلام. إن أكثر عنصر قد أثَّر بالسلب في مساعي إقامة دولة فلسطينية هو إضعاف الإطار القانوني المرجعي الصادر عن الأمم المتحدة من أجل حلٍّ مستقبليٍّ لاستقلال فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي

ولكن عندما يتعلَّق الأمر بفلسطين نجد أن التحركات الأخيرة للتطبيع تتجاهل خطوة قبولها والاعتراف بها بوصفها دولةً مستقلةً. وبدلًا من ذلك، ما زال تزييف قضية فلسطين الممتد لعقودٍ مستمرًا. فقد أدَّت اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام اللاحقة عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل - إلى تفكيك الأسس القانونية الدولية لإنشاء دولة فلسطينية (مثل قرارات الأمم المتحدة ١٨١ (١٩٤٧) و٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)). وقد قضت معاهدة أوسلو عام ١٩٩٣ - بشكلٍ أو بآخر - على ما تبقى من هذا الأساس القانوني، وكانت هذه نقطة تحوُّل تمَّ تنفيذها ضمن عملية تحقيق السلام. إن أكثر عنصر قد أثَّر بالسلب في مساعي إقامة دولة فلسطينية هو إضعاف الإطار القانوني المرجعي الصادر عن الأمم المتحدة من أجل حلٍّ مستقبليٍّ لاستقلال فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي.

لقد جلبت أوسلو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الحوار لحل الخلافات السياسية والإقليمية المستعصية. وقطعت هذه المفاوضات شوطًا في تأسيس «إجراءاتٍ لبناء الثقة» بين الغريمَيْن[٤]. ويمكن تبسيط المشاكل المتعدِّدة المتعلِّقة بمعاهدة أوسلو في النقاط التالية:

- **الفرق الهائل** في القوة لصالح الإسرائيليين أمام الفلسطينيين (المنقسمين).
- **الوساطة المنحازة** وبالتحديد من قِبل الولايات المتحدة التي ضغطت - على عكس النرويجيين - على الفلسطينيين فقط لتقديم التنازلات. إن «التعهد المستمر بدعم إسرائيل والالتزام على نطاقٍ واسعٍ بأجندتها»[٥] من قِبل الولايات المتحدة أمرٌ غير مطمئن منذ البداية من ناحية الإنصاف والتكافؤ في الشروط المطروحة. إن الشخصنة الأمريكية لفشل معاهدة أوسلو عن طريق إلقاء اللوم على ياسر عرفات فقط - الذي جعلته «أكاذيبه ومراوغاته وخياناته الصريحة» بشكلٍ أساسيٍّ الرجلَ الخطأ لعملية السلام - [٦] تجرِّد الإسرائيليين من أي مسؤولية، وتؤكِّد الموقف الأحادي الجانب للولايات المتحدة في عملية السلام. لقد كان لعرفات خطوط حمراء لا يتعداها بالنسبة إلى حقوق الفلسطينيين.
- **إلزام التنفيذ:** إن تعنُّت إسرائيل وانتهاكها لعدَّة بنودٍ في معاهدة أوسلو لم يكن ممكنًا إيقافه من خلال آلياتٍ مدمجة في الاتفاقيات أو بواسطة وسطاء السلام أنفسهم؛ لأن إسرائيل تتمتَّع بقوة عسكرية تفوق نظيرها الفلسطيني.
- **غياب الوحدة الفلسطينية والإجماع الفلسطيني:** عُقدت معاهدة أوسلو بقيادة فتح التي همشت أصواتًا أخرى مثل العلمانيين واليساريين والإسلاميين. ومن ثَمَّ احتوت المعاهدة على بذور الصراع؛ لأنها لم تشمل الاتجاهات السياسية الأخرى أو المتنافسين البديلين القادرين على تولي السلطة بين الفلسطينيين، كحماس على وجه الخصوص.

- **الاعتماد الثلاثي الأطراف:** تدفقت مساعداتٌ دولية واسعة النطاق[٧] إلى السلطة الفلسطينية وعرفات كجزءٍ من اتفاقيات معاهدة أوسلو؛ مما أدى - بشكلٍ أساسيٍّ - إلى حبسهم في دوامة التبعية. أولًا: الاعتماد على حسن نيَّة الإسرائيليين لتطبيق بنود معاهدة أوسلو المتعدِّدة بشكل كامل. ثانيًا: الاعتماد على المانحين الدوليين؛ حيث أصبحت السلطة الفلسطينية بمثابة «زبون» لمجتمع المانحين. ثالثًا: الاعتماد على حياد الأطراف الفلسطينية التي لم تشارك في عملية تحقيق السلام، والتي سعى بعضها نحو إفشالها والتحوُّل إلى ممارسة العنف بدلًا من المحادثات.
- **المراقبة المدعمة:** أوكلت معاهدة أوسلو جزءًا من مهام مراقبة الفلسطينيين إلى الفلسطينيين أنفسهم تحت مظلَّة «التنسيق» الأمني[٨] الموكلة مهامه إلى السلطة الفلسطينية. فقد خفَّفت هذه الآلية - التي تشبه عملية تأجير الرحم - من عبء الإسرائيليين بشكلٍ جزئيٍّ. وتسبَّب هذا بدوره في تشكيل جهاز متسلِّط بقيادة محمد دحلان[٩]. وهكذا عمَّق نموذج سلام أوسلو الاستقطابَ بين الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح ذكر قرارات الأمم المتحدة هذه نادرًا في الخطاب السياسي والإعلامي الحالي حول فلسطين و»تحقيق السلام» في المنطقة منذ معاهدة أوسلو. ويبدو أن صفقة ترامب لم تأخذ بعينِ الاعتبار المطالبات الفلسطينية بتقرير المصير وإقامة دولة مستقلة. وهو ما يؤثر في بناء تصوُّر اجتماعيٍّ سياسيٍّ يعترف بحقوق الفلسطينيين. وقد أصدرت منظمة أوكسفام - حديثًا - تقريرًا يحتوي تقييمًا نقديًّا لـ ٢٦ عامًا من «سلام» معاهدة أوسلو، مفاده أن ما يُسمَّى بإعلان المبادئ بعيدٌ كل البُعْد عن نهجٍ «مبدئيٍّ وشاملٍ قائمٍ على الحقوق»، الذي يُعَدُّ مفتاحًا للسلام في القانون الدولي. وقد أسهمت عدَّة عوامل في فشل معاهدة أوسلو، ومنها الافتقار إلى الشمولية في عملية تحقيق السلام، مثل تهميش المجتمع المدني والنساء والشباب، بالإضافة إلى الخلاف السائد بين الفلسطينيين بدلًا من وحدتهم، وحماس وفتح، وانعدام المساءلة، وعدم وجود طرفٍ ثالثٍ للإلزام بتنفيذ بنود المعاهدة[١٠]. وقد أدى كلُّ ذلك إلى «انتشارٍ» واسعٍ للمستوطنات الإسرائيلية بدلًا من إيقاف مدِّها؛ حيث تضاعف عدد المستوطنين أربع مراتٍ من ١١٥٦٠٠ في عام ١٩٩٣ إلى ٦٠٠٠٠٠ في عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، أدى «سلام» معاهدة أوسلو إلى «شللٍ» في الاقتصاد الفلسطيني؛ حيث إن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي أصبحت طفيفةً جدًّا وقدرها ٠,١٪ سنويًّا (١٩٩٤-٢٠١٤) مقارنةً بـ ٤,٤٪ في سنوات ما قبل «السلام» (١٩٦٨- ٨٧)، وارتفعت أيضًا نسبة بطالة النساء الفلسطينيات إلى ٤٧,٤٪ وهي الأعلى في العالم في عام ٢٠١٧[١١].

ومن ثَمَّ فإن النهج المتبع مؤخرًا للتطبيع يُسهم في تزييف قضية فلسطين. فهو يضحي بالعدالة التي تُعَدُّ القلب النابض لعملية تحقيق السلام. وهو تطبيع من أجل التطبيع، وليس من أجل تحقيق سلام عادل

نهج/جيل/نوع جديد لعمليات تحقيق السلام: تطبيع بلا قِيم

لقد أصبحت مخططات التطبيع مع إسرائيل مختزلةً. حيث تقدِّم هذه المخططات أُطرًا تسعى إلى تطبيق فكرة السلام المتبادل دون مقابلٍ بدلًا من الأرض مقابل السلام. ولا تتوقَّف خطط التطبيع الأخيرة على أي نوعٍ من الشروط. فقد كان بإمكانهم مثلًا الإصرار على رفع الحصار عن غزة كشرطٍ لاتفاقهم مع إسرائيل. وقد يكون هذا هو «الطبيعي» والمقصود من عملية التطبيع مع إسرائيل كما يرى البعض. إن التطبيع المخالف للقيم والمبادئ موضعُ خلافٍ شديدٍ بسبب غياب العدالة في تطبيقه. فهو مبنيٌّ على فكرٍ سياسيٍّ انتفاعيٍّ يغضُّ الطرف عن الأبعاد الأخلاقية لعملية تحقيق السلام المزعوم. ومن ثَمَّ فإن النهج المتبع مؤخرًا للتطبيع يُسهم في تزييف قضية فلسطين. فهو يضحي بالعدالة التي تُعَدُّ القلب النابض لعملية تحقيق السلام. وهو تطبيع من أجل التطبيع، وليس من أجل تحقيق سلام عادل كما يتردَّد في خطابات جاريد كوشنر ودونالد ترامب. حيث يُحتفى بالاتفاق الإبراهيمي وبحفل التوقيع الذي لحقه في العاصمة واشنطن في ١٥ سبتمبر، وكأنهما إنجازان مستقلان. إنهما لا يشكلان نقطة انطلاقٍ لسلامٍ عادلٍ للجانب الفلسطيني.

فلم يحتوِ الاتفاق على بنودٍ تحقِّق العدالة والمساواة في الحقوق للفلسطينيين. وكأنَّ «المُطبعين» الجدد قد همَّشوا فلسطين وأقصوها من مفاوضات السلام بهدف تحقيق أجنداتهم الشخصية. ومن الملاحظ أن التطبيع قد فشل في التوفيق بين تحقيقِ السلام وبين قيمٍ أساسيةٍ مثل: تحقيق العدالة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، والتضامن العربي الإسلامي مع قضية فلسطين. فلم يعُد السرد السياسي يدور حول حقوق الشعب الذي ينتظر العودة إلى أرضه المغتصبة. وهو ما يؤدي إلى تقليص دور المطبعين وجعلهم مجرَّد أدواتٍ لا تحرك ساكنًا في خطط سلامٍ غير ناجعة، ولا تؤثر في الهياكل الاستعمارية القائمة التي تواصل اضطهاد الفلسطينيين. أي إن الدور السياسي الذي يلعبونه ليس لهم يَدٌ فيه.

«مقارنة بين أنواع اتفاقيات السلام»

كان لاتفاقيات السلام تأويلاتٌ وتطبيقاتٌ مختلفة عبر تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. ولتوضيح هذه النقطة سنذكر اتفاقيتي سلامٍ لدولتَيْن عربيتَيْن مع إسرائيل وهما: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ (بعد اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨)، ومعاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤ بين الأردن وإسرائيل. فقد اختلف نطاق الاتفاقيتَيْن ومحتواهما من عدَّة نواحٍ، كالاعتراف المتبادل، ونزع السلاح، وتبادل الأراضي، وإمدادات المياه، والتبادل التجاري. فقد كانت الاتفاقية الأولى حول الاعتراف بإسرائيل واستعادة الأراضي الشاسعة التي احتلتها. أما الاتفاقية الثانية التي أعادت بعض الأراضي إلى السيادة الأردنية، فكانت رمزيةً في المقام الأول مع بنودٍ أخرى كالاعتراف بإسرائيل واللاحرب. وتُوصَف الاتفاقيتان بمصطلح «التطبيع» الشمولي. إن سلسلة اتفاقيات التطبيع التي نشهدها الآن ضمن «صفقة القرن» بقيادة ترامب ليست إلَّا صنفًا آخرَ مما يُسمَّى بتحقيق السلام.

الهدف من سياسةٍ كهذه هو تقديم هؤلاء الحكَّام على أنهم رجالُ سلام. وتُحسّن هذه السياسات علاقات هؤلاء الحكَّام مع أصحاب السلطة، ليواصلوا تملُّقهم لصنَّاع القرار الأمريكيين، خاصَّةً عند رغبتهم في شراء أسلحة أمريكية متطورة، والتي تُباع لإسرائيل حصرًا في المنطقة

تتخذ كلمة «سلام» أشكالًا ومعانيَ مختلفةً؛ ولكن في هذا السياق يتميَّز سلام ترامب وكوشنر بغياب تحقيق العدالة للفلسطينيين. إن تجاهل الفلسطينيين يجعل هذا «السلام» مجرَّدًا من معناه التأسيسي المتمثِّل في إنهاء العداء والحرب والاحتلال، مما يؤدي إلى تسوية سياسية ورسم حدودٍ معترف بها دوليًا من قِبل طرفين (مستعمِر وآخر مستعمَر).

وليس التطبيع مختزلًا فقط كما ذُكر مسبقًا، ولكنه إقصائيٌّ أيضًا. فاتفاقيات التطبيع هذه ينفِّذها حكَّام متفردون بالسلطة؛ حكَّام لا يجرون إحصاءات القبول العام لخطط التطبيع عبر الاستفتاءات الشعبية. إن هذا النوع من اتفاقيات السلام الذي تقوم به دولٌ غير ديمقراطية تُحكَم دون برلماناتٍ منتخبة أو رأي عام حُر، والذي يُسمَّى بـ «التطبيع»، ليس إلَّا سياسة واقع مبنيَّة على المصالح. إن الهدف من سياسةٍ كهذه هو تقديم هؤلاء الحكَّام على أنهم رجالُ سلام. وتُحسِّن هذه السياسات علاقات هؤلاء الحكَّام مع أصحاب السلطة، ليواصلوا تملُّقهم لصنَّاع القرار الأمريكيين، خاصَّةً عند رغبتهم في شراء أسلحة أمريكية متطورة، والتي تُباع لإسرائيل حصرًا في المنطقة (تَطلُّع الإمارات العربية المتحدة لشراء طائرات F-٣٥ الأمريكية هو مثال على ذلك)[١٢].

وعلى هذا النحو، فإن اتفاقيات التطبيع هذه لا علاقة لها بفلسطين. وبالتأكيد لم تُبرم مع دول لها حدود مشتركة مع إسرائيل، ناهيك عن أطرافٍ خاضت حروبًا مع الدولة اليهودية. إن إبرام اتفاقيات سلام مع إسرائيل من قِبل مصر والأردن من ناحية، وبين إسرائيل والدول التي طبَّعت حديثًا (مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة) من ناحية أخرى - أمران مختلفان كليًا. فقد كان لمصر والأردن أراضٍ محتلَّة من قِبل إسرائيل وحروبٌ معها. وكانت اتفاقيات السلام التي قامت بها مصر والأردن على المستوى الرسمي فقط بين القادة السياسيين في كل بلد. ولم تنتشر ثقافة السلام مع إسرائيل بين عامَّة الشعبَيْن انتشارًا كبيرًا. أما ما يحدث الآن (من تلويح الأطفال بالأعلام الإسرائيلية، وتغيير المناهج الدراسية[١٣]، وتوجيه الفنادق لتوفير طعامٍ مطابقٍ للشريعة اليهودية[١٤]، وما إلى ذلك) فلم يسبق له مثيل. فهو تجسيد واضح لمفهوم الاعتراف بإسرائيل. وما زال سلام مصر والأردن مع إسرائيل «باردًا» نسبيًا، ولم يتسرب إلى عامَّة الشعبين، على الرغم من أنه في الآونة الأخيرة بدأ رئيس مصر عبد الفتاح السيسي في إعادة تصميم المناهج الدراسية مستهدفًا مواضيع التاريخ مع التركيز على «السلام» مع إسرائيل[١٥]. ولا تزال هذه الخطوات في مراحلها الأوَّليَّة؛ لأن نقابتي المعلمين المصرية والأردنية ما زالتا تقاومان مثل هذه التغييرات.

من ناحية أخرى، شرعت الإمارات العربية بالفعل في تنفيذ مبادراتٍ ممنهجة لنشر ثقافة الصلح مع إسرائيل في المجتمع الإماراتي. ولكن لم يتقبل الشعبان المصري والأردني التطبيعَ بالرغم من كل ما قدَّماه من تضحياتٍ وتنازلاتٍ. ومن النادر جدًا أن نرى صورًا لأطفالٍ يلوحون بعلم إسرائيل في العالم العربي. ولم نَرَ ذلك قطُّ في مصر أو الأردن. وستقاوم بالتأكيد نقابتا المعلمين المصرية والأردنية مثل هذه الأفعال، حتى ولو على استحياء.

إن إبرام اتفاقيات سلام مع إسرائيل من قِبل مصر والأردن من ناحية، وبين إسرائيل والدول التي طبَّعت حديثًا (مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة) من ناحية أخرى - أمران مختلفان كليًا

لأن دعم القضية الفلسطينية في المخيلة العربية - التي لن تغيِّرها صفقة ترامب - يتمثَّل في تحقيق سلامٍ شاملٍ كاملٍ يطبق مبدأ الأرض مقابل السلام، وليس السلام دون مقابل. سلام ينقض فكرة أن فلسطين أرض مباحة التي تقوم عليها اتفاقيات السلام في هذه الفترة، والتي يتمُّ فيها «التطبيع» على المستوى الرسمي بين القادة السياسيين بتجاهلٍ تامٍّ للطرف الوحيد المتضرر والأهم من أجل السلام الحقيقي: الفلسطينيون.

نبذة عن المطبعين

نتعرف في هذه الفقرة على أطراف اتفاقيات التطبيع الجديدة. أما إسرائيل فهي المستعمِر في هذه المعادلة. فقد ارتكبت إسرائيل انتهاكاتٍ جسيمةً لحقوق الإنسان لأكثر من سبعين عامًا منذ تأسيسها. وتهربت أيضًا من تحقيق سلام عادل. ولم تفِ إسرائيل بوعودها منذ معاهدة أوسلو عام ١٩٩٣. وفقًا لنادي الأسير الفلسطيني، فإن ما يقرب من ١٨٠ طفلًا وعشرات النساء (بينهم ١٦ أُمًّا) هم من بين ما يقرب من ٤٧٠٠ أسير يقبعون حاليًا في السجون الإسرائيلية التي انتشرت فيها جائحة كورونا. ومن بين السجناء الذين يقضون فترات طويلة في السجن: ٥٤٧ سجينًا حُكِمَ عليهم بالسجن المؤبد، و٤٠٠ معتقل إداريًّا. ومعظمهم محرومون من الاتصال بأُسرهم، والمئات منهم يعانون من مشاكل صحيَّة. وقد قضى نائل برغوثي ٤٠ عامًا في سجون إسرائيل[١٦].

هناك الكثير من الوثائق التي تؤكِّد انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان. لقد تحدَّثت منظمة العفو الدولية عن «القتل غير القانوني» للفلسطينيين، وعن حصار غزة «غير القانوني» لمدة ١٢ عامًا، الذي وصفته بـ «العقاب الجماعي»[١٧]، وعن المحاصرة المستمرة للفلسطينيين من خلال بناء المستوطنات غير القانونية وتوسيعها[١٨]، وعن إداناتها «للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من قِبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين». ويشمل ذلك المتظاهرين كما أشار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (وهو قرار صوَّتت الإمارات لصالحه في عام ٢٠١٨!)[١٩].

كما أن سجل دولة الإمارات العربية المتحدة معروفٌ جيدًا. فقد اشتُهرت بمرتزقة بلاك ووتر[٢٠] وبتدخلاتها المتزايدة في شؤون المنطقة. ويبدو أن هذه العلاقة الجديدة بين الإمارات وإسرائيل يجب مراقبتها عن كثب. ماذا يعني هذا التحالف الإماراتي الإسرائيلي الجديد لمستقبل الاستقرار في المنطقة؟ يبدو أن هناك مشاريعَ مشتركةً تلوح في الأفق بين الطرفين، مما سيزيد بالتأكيد من المؤامرات والمكائد. حيث ترى إسرائيل في الإمارات دولةً تشقُّ الصف العربي. وعلى الجانب الآخر، ترى الإمارات في إسرائيل دولةً متقدمةً تكنولوجيًّا وعسكريًّا. ويبدو أن هذه هي المعادلة الجديدة التي قد لا تبشِّر بالخير بالنسبة إلى تحقيق السلام.

أما البحرين فهي دولةٌ صغيرةٌ تحكم الأقليةُ السُّنية فيها الأغلبيةَ الشيعية. إن القمع العنيف والتدخل الخليجي المتمثِّل في تدخل قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية لإيقاف الحراك البحريني في عام ٢٠١١ لم يمر عليه وقت طويل. وما نراه هنا هو علاقة بين تابعٍ ومتبوعٍ. وقد راوغت السعودية لتجنُّب التطبيع، ولكنها دفعت البحرين لذلك.

حيث ترى إسرائيل في الإمارات دولةً تشقُّ الصف العربي. وعلى الجانب الآخر، ترى الإمارات في إسرائيل دولةً متقدمةً تكنولوجيًا وعسكريًا. ويبدو أن هذه هي المعادلة الجديدة التي قد لا تبشِّر بالخير بالنسبة إلى تحقيق السلام

الاتفاق الإبراهيمي: ما الذي يقدِّمه؟

سُمي الاتفاق الجديد بين إسرائيل والإمارات العربية على اسم النبيّ إبراهيم؛ لإجماع أتباع الديانات السماوية عليه؛ وذلك لخلقِ واقعٍ جديدٍ في الشرق الأوسط «يتعايش فيه المسلمون واليهود والمسيحيون وأتباع جميع الديانات الأخرى بوئامٍ مع بعضهم»[٢١]. ولكن الالتفاف حول النبي إبراهيم - بوصفه عاملًا مشتركًا - يشكِّل أداة تزييف تُستخدم لتحقيق «سلام» تكنوقراطي يهدف إلى مَحو الصراع الحالي من المعادلة وتحقيق التنمية في مجالاتٍ مثل: «التنمية الزراعية المستدامة»، و«الاستخدام المستدام للمياه». إن التركيز على هذا العامل المشترك يصرف النظرَ عن جذور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المتمثِّلة في ضياع حقوق الفلسطينيين واغتصاب أرضهم. يؤسِّس الاتفاق الإبراهيمي التعاونَ بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة في مجالات «التأشيرات والخدمات القنصلية، والابتكار، والعلاقات التجارية والاقتصادية، والرعاية الصحية، والعلوم والتكنولوجيا، والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والسياحة والثقافة والرياضة، والطاقة والبيئة، والتعليم، والملاحة البحرية، والاتصالات السلكية والخدمات البريدية، والزراعة والأمن الغذائي والمياه، والتعاون القانوني والقضائي».

واللافت للنظر هو ما لم ينص عليه الاتفاق. فقد ذُكِر «الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» - الذي يُفترض أن يكون في قلبِ مسألة التطبيع - مرتَيْن فقط في «رؤية ترامب للسلام» (صفقة القرن) وفي معاهدات السلام بين إسرائيل ومصر والأردن. إن الاتفاق الإبراهيمي ليس في الحقيقة معاهدة سلام. إنه بالأحرى اتفاقٌ ينشئ تعاونًا مفتوحًا متعدِّد الأوجه بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة في مجالاتٍ متنوِّعة، من الأبحاث والتنمية وحتى مكافحة الإرهاب والتطرف. ويهيئ المسرح أيضًا للتنسيق بين إسرائيل والإمارات والولايات المتحدة حول «أجندة استراتيجية للشرق الأوسط»، مع التركيز على» أمن المنطقة واستقرارها»، والتنمية الاقتصادية، ونشر «ثقافة السلام في جميع أنحاء المنطقة». بالنسبة إلى إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، فإن التطبيع الجديد يرتكز على «مبادئ القانون الدولي» مع «الاحترام المتبادل لسيادة كلٍّ منهما ولحقِّهما في العيش في أمن وسلام». ولكن لا ذكر لحقوق الفلسطينيين، ولا مناقشة حلولٍ لقضيتهم. ولم يتطرق الاتفاق أيضًا إلى مسألة ضم إسرائيل للضفة الغربية التي ادعت الإمارات العربية المتحدة أنها تتصدَّى لها بالدخول في هذا الاتفاق. إن التعاون واحترام القانون الدولي هنا مُقتصِرٌ على إسرائيل والإمارات (والبحرين) ولا يشمل الفلسطينيين. وربما تكون النقطة الإيجابية الرئيسة للاتفاق الإبراهيمي هي أن الإمارات قد كشفت لشعبها ما كان يجري في الخفاء من معاملاتٍ سريَّة مع إسرائيل. ولكن بينما يتحدَّث الاتفاق باسم مواطني الطرفَيْن المعنيَّيْن، حيث يزعم أن «تطبيع العلاقات الإسرائيلية والإماراتية يصبُّ في مصلحة كلا الشعبين»، فقد مُنعت شاعرة إماراتية من السفر من بلادها إلى مصر لاعتراضها على التطبيع الجديد[٢٢].

إن السيناريو الذي يتكشَّف الآن هو سيناريو تنخرط فيه دولتان في التطبيع مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين، بالرغم من افتقارهما للتطبيع الشعبي (أي إنهما ليستا ديمقراطيتَين). وعلى أية حال، لن يأتي السلام من أي دولة عربية. وللدول العربية كامل الحرية في السلام مع إسرائيل، ولكن ليس بالنيابة عن الفلسطينيين

إن السيناريو الذي يتكشَّف الآن هو سيناريو تنخرط فيه دولتان في التطبيع مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين، بالرغم من افتقارهما للتطبيع الشعبي (أي إنهما ليستا ديمقراطيتَين). وعلى أية حال، لن يأتي السلام من أي دولة عربية. وللدول العربية كامل الحرية في السلام مع إسرائيل، ولكن ليس بالنيابة عن الفلسطينيين؛ حيث إن الدبلوماسيين العرب قد رفضوا مبدأ الوصاية على الفلسطينيين.

«التأثير» الأمريكي

تُعَدُّ اتفاقيات التطبيع الجديدة خطوةً واحدةً من خطوات صفقة القرن. وهناك أسباب للتشكيك في عملية «السلام» الأخيرة التي توسطت فيها الولايات المتحدة. إن الكفاح الأمريكي ضد البريطانيين وإعلان الاستقلال عنهم بناءً على قيم الحرية والعدالة والمساواة أصبح جزءًا من الذخيرة الحضارية للإنسانية. فقد ترسَّخت الثورة الأمريكية في الأذهان عالميًا على أنها نموذجٌ مُشرِّفٌ لقيم العزيمة والحرية. ولكن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تبدو مفرغةً من أي ممارسات معنيَّة بالحرية. إذ تتحمَّل الولايات المتحدة - إلى حدٍّ ما - مسؤوليةً أكبر من الدول الأخرى المؤثرة عالميًا. فقد أثَّر الآباء المؤسسون للثورة الأمريكية وواضعو دستورها تأثيرًا كبيرًا في خطاب الحرية والاستقلال. فماذا يعني كل هذا إذا وقفت الولايات المتحدة فقط في صفِّ طرفٍ واحدٍ مُحتلٍّ؟ إن غياب العدالة والإنصاف يجعل خطاب صفقة القرن مجرَّد هراء.

تعمل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب ضد الاعتراف بالفلسطينيين واحترام حقوق الإنسان الخاصَّة بهم والمكفولة في القانون الدولي. ويبدو أن دبلوماسية ترامب تقف في مواجهة الدوافع الشعبية لثورات الربيع العربي التي بدأت عام ٢٠١١. فقد نسَّق نتنياهو خطط ضم إسرائيل للضفة الغربية[٢٣] بموافقةٍ من إدارة ترامب على إنشاء المستوطنات الإسرائيلية التي كانت تُعتبر في السابق انتهاكًا للقانون الدولي[٢٤]. وهو ما يتعارض مع موقف الاتحاد الأوروبي المتمثِّل في عدم شرعيتها[٢٥]. يتسم تاريخ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالتدخلات العسكرية، خصوصًا منذ فترة جورج دبليو بوش. وقد فشلت الولايات المتحدة على مدى عقود في تحقيق الحرية والعدالة والاستقرار المستدام في الشرق الأوسط، ناهيك عن تسهيل تحقيق سلامٍ حقيقيٍّ بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن الولايات المتحدة ليست وسيطًا منصفًا، ولم تكن أبدًا «وسيطًا نزيهًا». لقد تسبَّبت الأخطاء والقرارات المتهورة للقوى العظمى في المأساة الحالية لفلسطين: حيث قررت بريطانيا إنشاء إسرائيل لأسبابٍ أمنيَّة. وقد عارضت الولايات المتحدة في البداية الإمبرياليةَ البريطانية والفرنسية، خاصةً في عهد ويلسون[٢٦]. وبعده بدأت الولايات المتحدة في دعم إسرائيل؛ الأمر الذي يشكِّل عاملًا مهمًّا ومؤثرًا في تشكيل استراتيجيتها الأمنية في الشرق الأوسط حتى اليوم. إن السياسة الخارجية غير المتزنة لواشنطن تعبِّر عن الموقف الأمريكي بوضوح[٢٧].

إن مخطط التطبيع الأخير ليس إلَّا وجهًا قديمًا جديدًا للسياسة نفسِها. ويبدو أن الصورة «الاستثنائية» للولايات المتحدة - بوصفها راعيةً للحرية والقيم السامية - ليس لها أيُّ تأثير في سياستها الخارجية في المنطقة. فنجاح أيزنهاور في وقف العدوان الثلاثي على قناة السويس في عام ١٩٥٦ يُعد أمرًا مغايرًا لما نراه الآن. وقد فشلت السياسة الأمريكية منذ ذلك في تحقيق السلام والحرية والأمن في الشرق الأوسط (حتى إذا سلَّمنا بأن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ في عهد كارتر، ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٣ في عهد كلينتون - كانتا محاولتَيْن لتحقيق السلام).

لقد ترك الأمريكيون بصمتَهم العسكرية على الشرق الأوسط الغارق منذ عقود في العنف، بالرغم من الجدال المستمر حول «الانسحاب» العسكري الأمريكي. فابتداءً من إدارة جورج دبليو بوش، ووصولًا إلى إدارة باراك أوباما ثم إدارة دونالد ترامب، دمرت الولايات المتحدة العراق، وتواطأت مع المستبدين العرب في تخريب ثورات الربيع العربي، ووسعت دائرة مكافحة الإرهاب في أجندتها الأمنية لمطاردة الإرهابيين الحقيقيين والمزعومين في جميع أنحاء العالم العربي. وبالإضافة إلى ذلك، تتوسَّط الولايات المتحدة في مباحثات «سلام» للمحتل الإسرائيلي. فماذا تقدِّم إسرائيل للأمريكيين في المقابل؟ يعتقد البعض أن إسرائيل بالنسبة إلى الولايات المتحدة ليست مجرَّد «حصن منيع ضد التطرف الإسلامي»، ولكنها أيضًا حليفٌ معتمَد عليه في الشرق الأوسط يشمل التعاون معه: الاستخبارات، والدفاعات الصاروخية، ومكافحة الإرهاب، والطائرات بدون طيار، والروبوتات، والابتكار التكنولوجي، والحروب الإلكترونية (xiv-xvi)[٢٨].

التطبيع في سياق إقليمي

تجسِّد الإمارات العربية المتحدة - من بعض النواحي - الهويةَ المتناقضة للدول العربية. فقد يكون استخدامها الواسع لتكنولوجيا المعلومات الإسرائيلية هو ما سهَّل في حدِّ ذاته استفادة الولايات المتحدة من التكنولوجيا الإسرائيلية. ولكن هذه التكنولوجيا العسكرية الاستخباراتية التي تلهث وراءها النُّخب السياسية والعسكرية العربية تساعد في ترسيخ الاستعمار الإسرائيلي لفلسطين.

ومن ناحية أخرى، من المهمِّ أن نتذكَّر أن الفلسطينيين أنفسهم - على الأقل أولئك الذين يتبعون لفتح وعرفات - قد وقَّعوا بالفعل معاهدة سلام (أوسلو) مع إسرائيل. فيجب إذن على من ينتقدون الذين حذوا حذوهم ألَّا يغفلوا عن هذا. لكن الانتقادات الموجَّهة لاتفاقيات «التطبيع» الأخيرة تدور حول حالة عدم الاكتراث بفشل إسرائيل في الالتزام بوعودها. حيث لم يسفر محتوى تلك الاتفاقيات (أي أوسلو الأول والثاني) ولا جدول أعمالها الذي وضعه أطرافها عن تسوية لسلام متبادل، ناهيك عن تسوية لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

إن التطبيع بثقةٍ عمياء مع خصمٍ بارعٍ في التهرب من التزامه بتحقيق السلام والمبادئ المصاحبة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة يُعيق العمل العربي الجماعي (أو ما تبقى منه).

حافظت بعض الدول الإسلامية الأخرى - مثل تركيا - على علاقاتٍ مع إسرائيل. وقطر مثال لدولة عربية أقامت علاقاتٍ مع إسرائيل عام ١٩٩٦ من خلال إقامة مكتب تجاري[٢٩]، ولكنها قطعت هذه العلاقات بعد أربع سنوات. ولا تعني مثل هذه العلاقات الصمتَ تجاه العدوان الإسرائيلي أو تجاه حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة. فقد أغلقت قطر المكتبَ التجاري الإسرائيلي في الدوحة إغلاقًا نهائيًا في أعقاب الحرب الإسرائيلية المدمرة عام ٢٠٠٩ على غزة. وتقتصر الاتصالات بين البلدين على الأحداث الرياضية، وإيصال المساعدات إلى غزة، والحفاظ على وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل. ويبدو هذا مقبولًا لحماس التي لها بعض من الوجود في الدوحة. وردًا على خطط التطبيع الجديدة، أكَّدت قطر - وهي مانح رئيس للمساعدات الإنسانية للفلسطينيين - أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وحق اللاجئين في العودة، واحترام الاتفاقيات الدولية، كل ذلك هو الأساس لأيِّ «حلٍّ مستدامٍ»[٣٠]. وكان موقف الكويت مماثلًا ومؤكدًا لدعمها للدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية ولحق عودة اللاجئين، حيث وصف مجلسها الوزاري القضيةَ الفلسطينية بأنها «القضية العربية والإسلامية الأولى»[٣١].

إذن، فإن السؤال الذي يطرح نفسَه هو: هل يجب على الدول الموقِّعة على اتفاقيات التطبيع الجديدة أن تستمرَّ في الانخراط في مناوراتٍ غير مجدية تُسمَّى بعمليات «تحقيق السلام»؟ إن التطبيع بثقةٍ عمياء مع خصمٍ بارعٍ في التهرب من التزامه بتحقيق السلام والمبادئ المصاحبة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة يُعيق العمل العربي الجماعي (أو ما تبقى منه). أضف إلى ذلك أن تطبيع الإمارات والبحرين مع إسرائيل يقلِّل من شأن حليفتهما المملكة العربية السعودية؛ حيث إنه يدقُّ المسمار الأخير في نعش مبادرة بيروت للسلام عام ١٩٩٢ التي لعبت السعودية فيها دورًا محوريًّا.

لا بدَّ أيضًا من النظر إلى نموذج التطبيع الجديد في سياق علاقات القوى الصاعدة التي تعيد صياغة مفهوم السلام وتقدِّمه دون مواربة على أنه تطبيعٌ لا رجعة عنه، وتشبهه بانحرافٍ مؤقتٍ عن المسار السياسي (والعكس صحيح). وبذلك يؤسِّس التطبيع طريقًا واحدًا للسلام بقاعدة «اتفاق سلام مع كل بلدٍ عربيٍّ» على حدة. وهكذا تحاصر «صفقة القرن» الدولَ العربية الضعيفة وتفرقها وتضعها في نهاية المطاف أمام خيارين: إمَّا التطبيع أو اللاتطبيع، مع إعادة تعريف مفهوم التطبيع باستمرار. ويتمُّ ذلك عن طريق استخدام وتحريف مصطلحاتٍ تصنف الأطراف على أنهم إمَّا مع السلام أو ضده. وهكذا تُزيَّف قضية فلسطين بين أطرافٍ مُطبعين وآخرين غير مُطبعين، وهو أكثر شيء يعيق عملية السلام؛ لأنه إذا أضفيت الشرعية على المستعمِر سيُنظر إلى المستعمَر على أنه مارق (وسيوصف بعدوٍّ السلام).

وهكذا تحاصر «صفقة القرن» الدولَ العربية الضعيفة
وتفرقها وتضعها في نهاية المطاف أمام خيارين: إمَّا التطبيع
أو اللاتطبيع، مع إعادة تعريف مفهوم التطبيع باستمرار

الخاتمة

إن مشاكل «السلام» التي تتكشَّف الآن تعود جذورها إلى معاهدة أوسلو التي ألغت الأساس القانوني للسلام مع الفلسطينيين. فقد ضرب العرب أنفسَهم في مقتل، وسهَّلوا على الإسرائيليين بالتوقيع على هذه المعاهدة. فبدلًا من القانون الدولي، أصبحت النزوات الشخصية (للنُّخب الإسرائيلية والأمريكية) هي التي تملي شروط «تحقيق السلام». لقد فاق الإسرائيليون المباحثين والمطبعين العرب حيلةً ودهاءً حتى الآن. فلا يوجد أخذٌ وعطاءٌ في عملية السلام هذه. فإسرائيل تأخذ فقط، ولا تقدِّم شيئًا في المقابل. وبالإضافة إلى عدم وجود إطارٍ مرجعيٍّ قائمٍ على القانون الدولي، فإن هذا السلام يفتقر أيضًا إلى العدالة. إنه سلامٌ موجَّه دون مقابل. يتفاخر ترامب بزعمه أن التطبيع سيجعل المنطقة مزدهرةً وثريَّةً، ولكن ذلك لن يحدث، ولن تنعم المنطقة ولا العالم بالسلام حتى تتحقَّق العدالة.

«لا عدالة بدون سلام، ولا سلام بدون عدالة»، كلمات قالها مارتن لوثر كينج الابن حينما كان يدعو إلى حركة سلام أخرى اعتراضًا على حرب أمريكا مع فيتنام. إن تحقيق السلام أمر معياريٌّ؛ أي يجب أن يكون عادلًا وتصحبه آليات انتقالية من حالة الحرب إلى السلام. ويجب أن يُبنى السلام على عدَّة أركان: الحفاظ على حقوق الإنسان وضمانها، والاستقرار وتقوية الاقتصاد، وضمان «السيادة وتقرير المصير»، ووضع آليات عدالة انتقالية لردع انتهاكات حقوق الإنسان، وتحقيق المصالحة الحقيقية[٣٢]. وكلُّ هذه الأركان غائبةٌ عن اتفاق السلام الأخير بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. لقد أُعيقت عملية تحقيق السلام لفلسطين لا من خلال تآكل إطارها القانوني فقط، ولكن أيضًا من خلال القضاء على أركانها المعيارية. فلم تعُد المرجعية للقوانين، بل لأفرادٍ لهم أجندة وسلطة وثروة وقدرة على التأثير.

إن الفهم الحقيقي لعملية تحقيق السلام يتطلَّب نظرةً أعمقَ في اتفاقيات التطبيع؛ لأن تحقيق السلام عملية معقَّدة لا يمكن اختزالها في اتفاقيات تطبيع صوريَّة لا تلقي بالًا لمظالم الفلسطينيين المغتصبة أرضهم. ومن هذه المظالم حقُّ العودة، والوضع النهائي للقدس، وحقوق المياه، والأماكن المقدَّسة المتنازع عليها، والمعتقلون، وحصار غزة، وأضرار الحرب والتعويض. ولن يزول كلُّ هذا ببساطة من خلال سلسلة من اتفاقيات سلام ثنائية مع دول عربية غير فلسطين أو مع جهات فاعلة غير حكومية. إن الحلَّ الناجع لهذه القضية يتطلَّب خطابًا صريحًا وواضحًا مع القوى التي تقود عملية تحقيق السلام وتديرها. وبدلًا من ذلك، فإن التطبيع المجرَّد من العدالة الشاملة ليس إلَّا تطبيقًا لسياساتٍ نفعيَّة تتجاهل مفهومي الحق والعدالة، وتهدف إلى تحقيق مكاسب قصيرة المدى دون الاكتراث بالجانب الأخلاقي.

وهذه مشكلة سياسية وفكرية أيضًا؛ فاتفاقيات التطبيع التي تعِد بتحقيق الاستقرار اللازم للازدهار في المنطقة قد ارتكبت خطأً يدلُّ على قِصر نظر موقعيها، وهو ظنهم أن الازدهار الاقتصادي - وليس تحقيق العدالة - هو ما سيوقف العنف. إن تزييف السلام بمثل بهذه الطريقة الساذجة أمرٌ شائعٌ في بعض

فلا يوجد أخذٌ وعطاءٌ في عملية السلام هذه. فإسرائيل تأخذ فقط، ولا تقدِّم شيئًا في المقابل. وبالإضافة إلى عدم وجود إطارٍ مرجعيٍّ قائمٍ على القانون الدولي، فإن هذا السلام يفتقر أيضًا إلى العدالة. إنه سلامٌ موجَّه دون مقابل

المناقشات المتعلّقة بالشرق الأوسط[٣٣]. وهذه قضية يجب ألَّا تُترك بين أيدي سياسيين ماكرين حلولهم للمشاكل السياسية ليست إلَّا معاملات تجارية انتفاعية. هذه قضية وعي وإنتاج معرفي، ولا يمكن التنازل عنها مقابل منافع سياسية أو اقتصادية كاعتذارٍ عن الاستعمار. والنشاط الفكري نفسه منقسمٌ؛ فمنه من يدعم مطالبات الفلسطينية بالعدالة والاعتراف، ومنه من لا يدعم ذلك. ومن أشكال إنتاج المعرفة التعديلُ التاريخي والنقد الحاد للاحتلال.

التطلُّع للمستقبل

وثَّقت الأصوات الناقدة - ومنها المؤرخون الإسرائيليون الجدد - عنفَ إسرائيل ضد الفلسطينيين[٣٤]، وكشفت بوضوحٍ مأساة اقتلاع الفلسطينيين من موطنهم لتأسيس إسرائيل[٣٥]. وينتقدون أيضًا دور الولايات المتحدة في الصراع العربي الإسرائيلي وهيمنتها على المنطقة[٣٦]. وتتظاهر أسبوعيًّا ضد الاحتلال ناشطاتٌ إسرائيلياتٌ من حركة «نساء بالأسود» النسوية[٣٧].

ومع ذلك، يبدو أن النظام العالمي بقيادة القوى العظمى راضٍ بإسرائيل لا حدود لها تقريبًا كما تظهر الخرائط المتغيرة[٣٨]. ويترجم هذا إلى قبولٍ للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وحصار غزة، وعدم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين. ولكن حتى لو سار العالم نحو الموافقة على الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي، فلن يكون الضمير العالمي مرتاحًا دون الاعتراف بحقوق الفلسطينيين. فلن يختفي الفلسطينيون، ولن يتوقفوا عن المطالبة بالعدالة وبإقامة دولتهم المستقلة. ولن ترضخ أغلبية العالم العربي لذلك. إن «تحقيق سلام» على طريقة التطبيع مشكوكٌ في استدامته. إن فكرة السلام المتبادل دون مقابل التي بُنيت عليها ما تُسمَّى بصفقة القرن ليست سبيلًا للسلام في الشرق الأوسط. فهي تعفي العالم - وخاصةً القوى العظمى مثل الولايات المتحدة - من واجبهم الأخلاقي، ومن الاعتراف بحقِّ الفلسطينيين في سلام عادل.

فكيف يوصف ذلك بسبيلٍ لتحقيق السلام والتعامل مع شؤون المنطقة؟ وكيف يُعد ذلك تقدمًا في تحقيق السلام أو الاستقرار أو التحكيم العادل؟ وبما أن نداءات التحرير متفشيةٌ في العالم الحديث، فلماذا لا تُطبَّق على الجميع؟ ولماذا لا يُنظَر إلى الخطابات الداعية للحرية والعدالة بوعيٍ شموليٍّ؟ تشكِّل هذه التناقضات عقباتٍ أمام السلام العادل والمستدام. إن تحقيق العدل قائمٌ على طبيعة القضية وليس على أطرافها، وهو قيمة مهمَّة بحد ذاتها. إن الاحتلال أمر مستنكر قطعيًّا، مثله مثل القمع والاستعمار والعنصرية. وبتجاهله لذلك، يُسهم السلام على طريقة التطبيع في تزييف القيم السامية. فالتطبيع يزيف - جزئيًّا - كلَّ ما يجب اعتباره مستحقًّا للحرية والعدالة والاعتراف.

ولكن لا يمكن تفريغ قضايا السلام والعدل والاعتراف من مضمونها الأخلاقي وتحويلها إلى معاملاتٍ تجارية. فتحقيقُ سلامٍ مفرغٍ من مضمونه الأخلاقي على المستوى الرسمي بين القادة السياسيين لا يمكن له أن يولد سلامًا حقيقيًّا أو مستدامًا

لـم يتـم التعامـل بعـدُ بأخلاقيَّـة وجديَّـة مـع عمليـة تحقيـق السـلام للفلسـطينيين. إن السـلام وتحقيقـه أمـران معياريـان بطبيعتهمـا. وقـد يكـون إبـرام الصفقـات جـزءًا مـن السياسـة، ولكـن لا يمكـن تفريـغ قضايـا السـلام والعـدل والاعتـراف مـن مضمونهـا الأخلاقـي وتحويلهـا إلـى معامـلاتٍ تجاريـة. فتحقيـقُ سـلامٍ مفـرغٍ مـن مضمونـه الأخلاقـي علـى المسـتوى الرسـمي بيـن القـادة السياسـيين لا يمكـن لـه أن يولـد سـلامًا حقيقيًّـا أو مسـتدامًا. والاحتجاجـات المناهضـة للتطبيـع فـي البحريـن[٣٩] والضفـة الغربيـة وغـزة تشـير إلـى ذلـك.

قـد ترسـم مخططـات التطبيـع الأخيـرة ابتسـامةً علـى وجـوه مكيافيلـي وأفضـل تلاميـذه مثـل مورغنثـاو. فهـم ينفـرون ممـا يُسـمَّى بـ «سُـكْر الأخـلاق المجـرَّدة»، ويفضِّلـون «الحفـاظ علـى النفـس كواجـبٍ أخلاقـيٍّ مجتمعيٍّ»، وهـو الواجـب الأخلاقـي الوحيـد الـذي تلتـزم بـه الـدول وصنَّـاع القـرار[٤٠]. وتحـثُّ مثـل هـذه المفاهيـم علـى التآمـر وتحقيـق المصالـح الشـخصية. ولكـي يصبـح تحقيـق السـلام تعهـدًا أخلاقيًّـا بطبيعتـه، يجـب أن يلتـزم بواجـبٍ أخلاقـيٍّ مهـمٍّ بالقـدر نفسِـه، وهـو الاعتـراف بحقـوق الفلسـطينيين فـي تقريـر المصيـر وإقامـة دولتهـم المسـتقلة.

مـن حيـثُ المبـدأ، فـإن السـلام مرحَّـب بـه دائمًـا عندمـا يتـمُّ بشـكل صحيـح، وتحتـاج إليـه شـعوب المنطقـة، ولكـن ليـس عـن طريـق اتفاقيـاتٍ لغايـات غيـره. ولكـي تتقبَّـل الشـعوب العربيـة «التطبيـع»، فـلا بـدَّ أن يحقِّـق الشـرط الأساسـي للسـلام، وهـو العدالـة للفلسـطينيين. تثيـر اتفاقيـات السـلام بوسـاطات دوليـة تسـاؤلاتٍ كثيـرةً بيـن الشـعوب العربيـة؛ لأنهـا غيـر مُنصفـة، وتعتمـد بشـدَّة علـى الفلسـطينيين لتقديـم الجـزء الأكبـر مـن التنـازلات الإقليميـة والسياسـية. وقـد تسـبِّب اتفاقيـات التطبيـع الأخيـرة تأثيـرَ الدومينـو بيـن الـدول العربيـة ليوقـع كلٌّ منهـا علـى حـدة اتفـاق سـلام مـع إسـرائيل. ولكـن علـى أيـة حـال، لـن يعـمَّ السـلام فـي الشـرق الأوسـط بـدون فلسـطين.

وتحتاج إليه شعوب المنطقة، ولكن ليس عن طريق اتفاقياتٍ لغايات غيره. ولكي تتقبَّل الشعوب العربية «التطبيع»، فلا بدَّ أن يحقِّق الشرط الأساسي للسلام، وهو العدالة للفلسطينيين

المراجع

1- Beaumont ,Peter» ,EU Leads Criticism After Israel Passes Jewish Nation State ‹Law «,The Guardian 19 ,July ,2018https//:www.theguardian.com/world/2018/jul/19/israel-adopts-controversial-jewish-nation-state-law ,accessed 17 September.2020

2- France» ,24New French Bill Equating Anti-Zionism with Anti-Semitism› is Going Very Far Afield3 ,‹. December ,2019 https//:www.france.24com/en-20191203/new-french-bill-equating-anti-zionism-with-anti-semitism-is-going-very-far-afield ,accessed 17 Sept.2020 .

3- Dent ,N .J .H .and T .O‹Hagan» ,1998 ,Rousseau on Amour-Popre «,*Proceedings of the Aristotelian Society, Supplementary Volumes.75+73-57 :72*

4- Rynhold ,Jonathan» ,2008 ,The Failure of the Oslo Process :Inherently Flawed or Flawed Implementation«? Begin-Sadat Center for Strategic Studies ,p2 .

5- Sanders ,Jacinta» ,1999 ,Honest Brokers ?American and Norwegian Facilitation of Israeli Palestinian Negotiations «,*Arab Studies Quarterly* ,(2)21 ,p.49 .

6- Ross ,Dennis» ,Lessons of Oslo‹s Failure Must Be Learned for Peace to Bloom «,The Washington Institute for Near East Policy 1 ,August ,2004 https//:www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/lessons-of-oslos-failure-must-be-learned-for-peace-to-bloom ,accessed 22 September.2020

7- LA .Le More .(2008) *International Assistance to the Palestinians after Oslo :Political Guilt ,Wasted Money* .New York :Routledge .London

8- Human Rights Watch» ,1997 ,Palestinian Self-Rule Areas-Human Rights Under the Palestinian Authority«, https//:www.refworld.org/docid3/ae6a7d.50html_#ftnref ,16accessed 21 September.2020

9- El Fassed ,Arjan» ,Who is Mohammad Dahlan «?Electronic Intifada 20 ,December ,2006 https//: electronicintifada.net/content/who-mohammad-dahlan ,6627/accessed 21 Sept.2020 .

10- Boatman ,Rosly and Alison Martin ,2019 ,From Failed to Fair :Learning from the Oslo Accords to Foster a New Rights-Based Approach to Peace for Palestinians and Israelis ,Oxfam ,https//:www.oxfam.org/en/research/failed-fair ,accessed 22 September.2020

11- Ibid ,pp11-3 .

12- Gould ,Joe» .Trump› :No Problem ‹Selling F 35Jets to UAE «.Defense News 16 ,September,2020 , https//:www.defensenews.com/congress/15/09/2020/trump-no-problem-selling-f-35-to-uae ,/accessed17 September.2020

13- I 24News» ,Emirati Schools Already Teaching About Peace Treaty with Israel in Textbooks 14 «,September ,2020https//:www.i24news.tv/en/news/international/middle-east-1600085468/uae-schools-already-teaching-about-peace-treaty-with-israel-in-textbooks ,Accessed 17 September.2020

14- Duncan ,Gillian» ,Kosher Food to be Served at Abu Dhabi Hotel Restaurants «,The National 10 ,September, ,2020https//:www.thenational.ae/uae/environment/kosher-food-to-be-served-at-abu-dhabi-hotel-restaurants ,1.1075542-Accessed 17 September.2020

15- Watan Serb ,Al-Sissi Yu‹addil al-Manahij al-Dirasiyyah li Ta‹ziz Masar al-Tatbi ‹ma ‹Israel 12 ,May ,2016https//:www.watanserb.com%/12/05/2016/D%8A%7D%84%9D%8B%3D8%9A%D%8B%3D8%9A-%D8%9A%D%8B%9D%8AF%D%91%9D%-84%9D%8A%7D%84%9D%85%9D%86%9D%8A%7D%87%9D%8AC-%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%8B%1D%8A%7D%8B%3D8%9A%D%8A%-9D%84%9D%8AA%D%8B%9D%8B%2D98%A%D%8B ,/2accessed 19 September.2020

16- Aljazeera .Nadi Al-Aseer :Al-Asra al-Filastiniyum fi Sujun al-Ihtilal Yuwajihun Hirmanan Muda‹afan, 24May ,2020 ,https//:www.aljazeera.net/news/humanrights%/24/5/2020/D%86%9D%8A%7D%8AF%D%98A%-D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%3D8%9A%D%8B%-1D%8A%7D%84%9D%8A%3D%8B%3D%8B%1D-89%9

%D%8A%7D%84%9D%81%9D%84%9D%8B%3D%8B%7D8%9A%D%86%9D8%9A%D%88%9D-86%9
%D%8A%8D%8B%3D%8AC%D%88%9D ,86%9accessed 16 September.2020
17- Amnesty International» ,2019 ,Israel and Occupied Palestinian Territories «,2019 https//:
www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/israel-and-occupied-palestinian-
territories/report-israel-and-occupied-palestinian-territories ,/Accessed 17 September.2020
18- Human Rights Watch» .Israel :Discriminatory Land Policies Hem in Palestinians 12 «,May,2020
https//:www.hrw.org/news/12/05/2020/israel-discriminatory-land-policies-hem-palestinians,
accessed 17 September.2020 ,
19- Human Rights Council ,2018 ,A/HRC/RES/S ,1/28-Resolution Adopted by the Human Rights Council
on 18 May ,2018 https//:www.securitycouncilreport.org/atf/cf7%/B65BFCF9B6-D4-27E9C8-CD-3
CF6E4FF96FF7%9D/a_hrc_res_s.1_28pdf ,Accessed 17 September.2020
20- Mazzetti ,Mark and Emily B .Hager» ,Secret Desert Force Set Up By Blackwater‹s Founder «,*New
York Times* 15 ,May ,2011 https//:www.nytimes.com/15/05/2011/world/middleeast15/prince.html,
accessed 22 September.2020
21- Full text of the' Treaty of Peace 'signed by Israel and the United Arab Emirates 16 ,September
,2020https//:www.timesofisrael.com/full-text-of-the-treaty-of-peace-signed-by-israel-and-the-
united-arab-emirates /Accessed 26 September.2020
22- Middle East Observer .Travel Ban Against Veteran UAE Poetess Over Anti-Normalization Stance.
27September ,2020 https//:www.middleeastobserver.org/27/09/2020/travel-ban-against-veteran-
emirati-female-poet-over-anti-normalization-stance ,/accessed 3 October.2020
23- Holmes ,Oliver» ,Netanyahu Vows to Annex Large Parts of Occupied West Bank «,The Guardian,
11September ,2019 https//:www.theguardian.com/world/2019/sep/10/netanyahu-vows-annex-large-
parts-occupied-west-bank-trump ,accessed 19 September.2020
24- Schwartz ,Felicia and Courtney McBride» ,Trump Administration Says Israeli Settlements
Aren‹t Illegal «,The Wall Street Journal 18 ,November ,2019 https//:www.wsj.com/articles/trump-
administration-to-say-israeli-settlements-arent-illegal?11574104691-mod=hp_lead_pos ,1accessed19
September.2020
25- European Union External Action Service» ,Statement by the Spokesperson on advancement
of Israeli settlements 27 «,December ,2018 https//:eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-
homepage/56065/statement-spokesperson-advancement-israeli-settlements_en ,accessed19
September.2020
26- Fromkin ,David ,2009 ,*A Peace to End All Peace :The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of
the Modern Middle East* ,New York :Holt Publishers.
27- Mearsheimer ,John and Stephen Walt ,2007 ,*The Israel Lobby and US Foreign Policy* ,New York:
Farrar ,Straus and Giroux.
28- Eisenstadt ,Michael and David Pollock ,2012 ,Asset Test :How the United States Benefits from
its Alliance with Israel ,Washington Institute for Near East Policy ,Strategic Paper ,7 https//:www.
washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/asset-test-how-the-united-states-benefits-from-its-
alliance-with-israel ,accessed 18 September.2020
29- Rabi ,Uzi» ,2009 ,Qatar‹s Relations with Israel :Challenging Arab and Gulf Norms «,*Middle East
Journal*.459-443 :(3)63
30- Ministry of Foreign Affairs ,Dawlat Qatar Tu‹akkid› ala Maqifiha al-Thabit min al-Qadiyyah al-
Filistiniyyah 20 ,September ,2020 https//:www.mofa.gov.qa%/D%8A%7D%84%9D%8A%8D8%9A
%D%8A%7D%86%9D%8A%7D%8AA%-D%8A%7D%84%9D%8B%1D%8B%3D%85%9D8%9A%D%8A/9
%D%8AF%D%88%9D%84%9D%8A%-9D%82%9D%8B%7D%8B%-1D%8AA%D%8A%4D%83%9D%8AF-

%D%8B%9D%84%9D%-89%9D%85%9D%88%9D%82%9D%81%9D%87%9D%8A%-7D%8A%7D%84%9D%8AB%D%8A%7D%8A%8D%8AA%-D%85%9D%-86%9D%8A%7D%84%9D%82%9D%8B%6D8%9A%D%8A-9%D%8A%7D%84%9D%81%9D%84%9D%8B%3D%8B%7D8%9A%D%86%9D8%9A%D%8A ,9accessed21 September.

31- Alquds Araby ,Al-Kuwait Tu‹ayyid Iqamat Dawlah Filastiniyyah Mustaqillah wa› Asimatuha al-Quds al-Sharqiyyah 21 ,September ,2020 https//:www.alquds.co.uk%/D%8A%7D%84%9D%83%9D%9%88D8%9A%D%8AA%-D%8AA%D%8A%4D8%9A%D%8AF%-D%8A%5D%82%9D%8A%7D%85%9D%8A-9%D %8A F %D %8 8 %9 D %8 4 %9 D %8 A % -9 D %8 1 %9 D %8 4 %9 D %8 B %3 D 8 -%B%7D8%9A%D%86%9D8%9A%D%8A%-9D%85%9D%8B%3D%8AA%D%82%9D ,/84%9accessed22 September 2020

32- Williams ,Robert E .and Dan Caldwell» ,2006 ,Jus Post Bellum :Just War Theory and the Principles of Just Peace «,*International Studies Perspectives* ,320-309 :7 pp.318-316 .

33- Bailey ,Orb ,Jolyon Ford ,Oli Brown and Siân Bradley ,2015 ,Investing in Stability :Can Extractive-Sector Development Help Build Peace ?Chatham House ,https//:www.chathamhouse.org/sites/default/files/field/field_document20150619/InvestingInStabilityBaileyFordBrownBradley.pdf, accessed 18 September.2020

34- Pappe ,Ilan ,2007 ,*The Ethnic Cleansing of Palestine* ,Oxford :OneWorld Publications.

35- Benny Morris .2004 ,*The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* ,Cambridge ,Cambridge University Press.

36- Avi Shlaim .1995 ,*War and Peace in the Middle East :A Concise History* .Penguin Books.

37- S .Helman and T .Rapoport" .Women in Black :Challenging Israel's Gender and Socio-Political Order ".*British Journal of Sociology* ,Vol ,(1997) 48 .pp.700–681 .

38- BBC Arabic .Al-Tatbi ‹ma Israel :Hudud Dawlat Israel Muwaddahah fi Khara‹it 16 ,September,2020 https//:www.bbc.com/arabic/middleeast ,54175217-accessed 18 September.2020

39- AlQuds Alaraby ,Tadhahurat fil Bahrain Didd al-Tatbi ‹ma ‹Israel 18 ,September,2020 https//:www.alquds.co.uk%/D%8AA%D%8B%8D%8A%7D%87%9D%8B%1D%8A%7D%8AA-%D%81%9D8%9A%-D%8A%7D%84%9D%8A%8D%8AD%D%8B%1D8%9A%D%-86%9D%8B%6D%8AF-%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8B%7D%8A%8D8%9A%D%8B%-9D%85%9D%8B%-9D%8A%5D%8B%3D%8B%1D%8A%7D%8A ,/6accessed 18 September.2020

40- Hans Morgenthau" ,1950 ,The Mainsprings of American Foreign Policy ",*American Political Science Review* ,(4)44 ,pp.854-853 .

عن المؤلف

العربي صديقي: زميل باحث أول في منتدى الشرق للأبحاث الاستراتيجيه، وهو أستاذ التحوُّل الديمقراطي العربي (الدمقرطة العربية) في جامعة قطر، ومؤلِّف كتاب «البحث عن الديمقراطية العربية: خطابات وخطابات مضادة» (مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٤) وكتاب «إعادة التفكير في التحوُّل الديمقراطي العربي: انتخابات بدون ديمقراطية» (مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٩). وكان في الآونة الأخيرة محررًا في دليل روتليدج لسياسة الشرق الأوسط: كتابات متعدِّدة التخصُّصات (٢٠٢٠). وهو أيضًا باحث رئيس في المشروع المموَّل من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي الذي يمتدُّ لأربع سنواتٍ بعنوان: «انتقالات الإسلام والديمقراطية:: «إحداث على التعلم الديمقراطي والهويات المدنية». أما اهتماماته البحثية فهي: التحوُّل الديمقراطي، الديمقراطية والإسلاموية، الربيع العربي، السياسة الجديدة والاحتجاج، والسياسة العربية بشكلٍ عامٍّ.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
الشرق للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

SharqStrategic